

رسالة

خلاف الامت في العبادات

ومذهب أهل السنة والجماعة

(لشيخ الاسلام وعلم الاعلام الامام تقي الدين)

(أحمد بن تيمية رضي الله عنه)



* نشرت في ج ٤ م ١٠ من « المنار » *

(حقوق الطبع محفوظة لمكتبة المنار)

طُبعت مطبعة المنار سنة ١٣٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* { يَقُولُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضَا مَشْيِ الْمَنَارِ } *

شرع الله تعالى لعباده على السنة جميع رسوله ان
 يقيموا به ولا ينصرفوا فيه ولكمهم كانوا يتفرقون في كل
 أمة فيزولوا ريد بالدين من معنى الاجتماع والائتلاف
 حتى اذا شرع الله لهم الدين العام الذي هو خاتمة الأديان
 شدد به التمييز من الشازع والتفرق والاختلاف وأكد
 الامر بالانضمام والاتحاد والائتلاف وقال لحاتم البدين
 (١٥٩٦) لا يدركوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في
 شيء (ربيع ذلك لم تسلم هذه الامة من اتباع سنن من
 قبلها ولا تسلموا كذا احتملوا أو أوتسده. ولما وقع الخلاف
 وكثرت المذاهب وصار لكل فريق أنصار يخالفون

الآخرين ويطعنون عليهم امتاز أهل الحق المعتصمون بحبل
الله بالدعوة الى الاجتماع والالفة والتباعد عن الشارح والفرقة
وجعلوا المرجع في ذلك الى كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم عملا بقوله عز وجل (٤ : ٥٩) فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ
فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) فكتاب الله ثابت
لا نزاع فيه وسنة رسوله معلومة لا خلاف فيها فما جرى عليه
وتبعه فيه أصحابه على طريقة واحدة بلا خلاف بينهم
يُتَّبَعُ فِي الْخِلَافِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وما اختلف فيه العمل كان
المؤمنون مخيرين فيه لا يبارع أحد منهم أحاه إن أخذ
بغير ما أخذ هو به وكل حائر

وقد سمي هؤلاء بأهل السنة والجماعة لأنهم يحكمون
السنة العملية المتبعة بما هو حتم وفيما هو مخير فيه ويختارون
الاجتماع والاتفاق على الخلاف والافراق ولذلك كان من
مراياهم التباعد عن تكفير أهل القلة وأصليهم لاجل
الخلاف والعمدة عندهم في صحة الإيمان وبولاء أخوة

الاسلام هو الاخذ المجمع عليه في العصر الاول المعلوم
 من الدين بالضرورة ويعذرون من أخطأ فيما عدا ذلك
 ثم إن علماء أهل السنة قد كانوا ينظرون في وجوه
 التوجيه بين ما اختلف فيه عمل أهل العصر الاول أو
 الرواية عنهم فيأخذ كل واحد ما يراه أرجح مع كونه
 يعذر من يأخذ بغير ما اختاره هو لا سيما اذا كان رأياً لا رواية
 ثم حدث في الامة التقليد وصار كل فريق يتعصب لعالم
 من أئمة علماء الامصار من بعدهم فعاد بذلك التفرق والاختلاف
 الممقوتان عند الله الى المتسبين الى أهل السنة والجماعة ووجد
 بذلك أهل البدع ما وجدوا من المطاعن عليهم وعلى
 مذهبهم بل كان ذلك مما طعن به في أصل الدين
 سبق لنا قول في هذا الخلاف ومضاره ورأي في
 تلافيه واتقاء أخطاره أودعناها مقالات محاورات المصلح
 والمقلد (التي جمعت من المنار وطبعت في كتاب مستقل)
 ويديناه بما كتبه حجة الاسلام أبو حامد الغزالي في
 كتابه انقضاء المستقيم من الدعوة الى إزالة الخلاف

بالاخذ بالمجمع عليه والتخير في المختلف فيه وقليل من الناس من يترك كل ما أجمع على تحريره ويؤدي كل ما أجمع على وجوبه ويفعل ما سهل عليه مما أجمع على ندبه واستجابته ولكن المرروئين بالتعصب للمذاهب يسهل عليهم قطع أخوة الايمان بسبب خلاف في رواية أو رأي مما لم يجمع عليه المسلمون وهم مع ذلك يتركون بعض الفرائض ويرونكون بعض المحرمات ويحسون ذلك أهون من الخلاف في الدين

وقد قرأنا في هذه الايام رسالة لشيخ الاسلام أحمد بن تيمية في مسألة الخلاف في العبادات وحقيقة السنة والجماعة فأثرنا نشرها رجاء ان ينفع الله بها المسلمين (٥١ : ٥٥) وذكر فان الله كرى نفع المؤمنين قال رحمه الله تعالى وأثابه:

(قاعدة) في صفات العبادات الظاهرة التي حصل فيها تنازع بين الامة في الرواية والرأي مثل الاذان والجهر بالبسملة والقنوت في الفجر والتسليم في الصلاة ورفع الايدي

فيها ووضع الا كف فوق الا كف ومثل التمتع والافراد
والقران في الحج ونحو ذلك فان التنازع في هذه العبادات
الظاهرة والشعائر أوجب أتوا من العباد الذي يكرهه الله
ورسوله وعباده المؤمنون

(أحدها) جهل كثير من الناس أو أكثرهم بالامر
المشروع المستون الذي يحبه الله ورسوله والذي سنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم لأئمة والذي أمرهم باتباعه

(الثاني) ظلم كثير من الامة أو أكثرهم بعضهم
لبعض وبغيرهم عليهم نارة نهيم عما لم يبه الله عه ونفضهم
على من لم ينفصهم الله عليه وتارة ترك ما أوجب الله من
حقوقهم وصلتهم لعدم موافقتهم له على الوحه الذي يؤثره
حتى يقدسون في الموالاة والمحنة واعطاء الاموال والولايات
من يكون مؤحرا عند الله ورسوله ويتركون من يكون
مقدما عند الله ورسوله لذلك

(الثالث) اتباع الظن وما تهوى الانفس حتى يصير
كثير منهم مدينا باتباع الاهواء في هذه الامور المشروعة

وحتى يصبر في كثير من المتعبة والتمدة من الالهواء
من جنس ما في أهل الالهواء الخارج من السنة والجماعة
كالخارج والروافض والمعتزلة ونحوهم وقد قل تعالى في
كتابه (ولا تتبع الهوى هضلك عن سبيل الله ان الذين
يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد) انما انما يوم
الحساب (وقال في كتابه (لا تتبعوا أهواءكم قد ضلوا
من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل)

(الرابع) الفرق والاختلاف في اجتماع
والاتلاف حتى يصير بعضهم بغض بعضا وهذا ويجب
عضاويو اليه على غير ذات الله وحتى يصير بعضهم
الى الطعن واللعن والهمز والدر وبعضه الى الاقتتال
بالايدي والسلاح وبعضهم الى المياداة والطاعة حتى
لا يصلي بعضهم خلف بعض وهذا كله من الامور
التي حرمها الله ورسوله والاجتماع والاختلاف من أعظم
الامور التي أوحى الله ورسوله قار شتموه من آمنوا
اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمين واعتصموا

يحبب الله جميعا ولا يفرقوا — الى قوله — ولا تكونوا كالذين
 يفرقوا واحنلوا من بعد ما جاءتهم اليات وأولئك لهم
 عذاب عظيم * يوم تبيض وجوه وتسود وجوه (قال ابن
 عباس تبيض وجهه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل
 البدعة والفرقة وكثير من هؤلاء يصير من أهل البدعة
 بخروجه عن السنة التي شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لأمته ومن أهل الفرقة بالفرقة المخالفة للجماعة التي أمر الله
 بها ورسوله وقال تعالى (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا
 لست منهم في شيء) وقال تعالى (وما اخلف فيه الا الذين
 أوتوه من بعد ما جاءتهم اليات) وقال تعالى (وما تفرق
 الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم اليات) وما
 أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة وذلة دين القيمة) وقال تعالى (ان الدين
 عند الله الاسلام) ما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من
 بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) وقال تعالى (وآتيناهم بيات
 من الأسر فما احملوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم)

وقال تعالى (فما اختلفوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضي بينهم يوم القيامة) وقال تعالى (فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم) وقال (انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم) وقال (الامن امر بصدقة او معروف او اصلاح بين الناس) وهذا الاصل العظيم وهو الاعضاء بحمل الله جميعا وان لا ينفرق هو من أعظم أصول الاسلام ومما عظمت وصية الله تعالى به في كتابه

ومما عظم ذمه لمن تركه من أهل الكتاب وغيرهم ومما عظمت به وصية النبي صلى الله عليه وسلم في مواطن عامة وخاصة مثل قوله « عليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة » وقوله « فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد » وقوله « من رأى من أميره شياء يكرهه فليصبر عليه (١) » وان من فارق الجماعة شرا ففد خلع

(١) لعل المراد بالشياء الذي يكرهه ما لا يحالف الشريعة لأنه يميز في أحاديث كثيرة أن الطاعة في المعروف وعلى ذلك بإيمره وهو المصوم وانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

ورقة الاسلام من عنقه « وقوله « ألا أنشكم بأفضل من
 درجة الصلاة والصيام وصدقة والأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر؟ » قالوا دلي يارسول الله قل « صلاح ذات البين
 فان فساد ذات البين هي الحالقة لا أقول يخلق الشعر ولكن
 تحلق الدين » وقوله « من جاءكم وأمركم على رجل واحد
 منكم يريد ان يعرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من
 كان » وقوله « يصلون لكم فان أصابوا فلكم وان اخطؤوا
 فلكم وعليهم » وقوله « مستعرق هذه الامة على اثنتين وسبعين
 فرقة منها واحدة ناجية واثنتان وسبعون في النار — قيل ومن
 العرقة الناجية قال — هي الجماعة يد الله على الجماعة » وباب
 الفساد الذي وقع في هذه الامة بل وفي غيرها هو التفرق
 والاختلاف فانه وقع بين أمرائها وعلماؤها من ملوكها ومشايخها
 وغيرهم من ذلك ما الله به عليم وان كان بعض ذلك مغفورا
 لصاحبه لاجتهاده الذي يقفر فيه خطاه أو لحسناته الماحية
 آثره أو لغير ذلك لكن يعلم ان رعايته من أعظم اصول
 الاسلام ولهذا كان امتياز اهل الحجة عن أهل العذاب

من هذه الامة بالسنة والحجاسة ويد تروني كثير من السنين
والآثار في ذلك ما يطول ذكره وكان لاصل الثالث بعد
الكتاب والسنة الذي يجب تقديم العمل به هو الاجماع فان
الله لا يجمع هذه الامة على ضلالة

(النوع الخامس) هو شك كثير من الناس وطمعهم
في كثير مما أهل السنة والجماعة عليه من عقوبات بل وفي بعض
ما عليه أهل الاسلام بل وبعض ما عليه سائر أهل الملل
متفقون وذلك من جهة نقلهم وروايتهم نارة ومن جهة تنازعهم
ورأيهم أخرى أما الاول فقد علم الله الذي ذكره الذي أمره على
رسوله وأمر أزواج نبيه بذكره حمت به (وادكرن ما
يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) حفظه من ان
يقع فيه من التحريف ما وقع فيما روي عنه كما عصم هذه
الامة ان تحتمل على ضلالة معصم حروف التنزيل ان يعبر
وحفظ تأويله أن يصل فيه أسهل الهدى المتمسكون
بالسنة والجماعة وحفظ أيضا سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ما ليس فيها من الكذب عمدا او خطأ بما أقامه

من علماء أهل الحديث وحفاظه الذين فحسوا عنها وعن
 نقلتها ورواها وعلّموا من ذلك ما لا يعلم غيرهم حتى
 صاروا محتمعين على ما تلقوه بالقول منها إجماعاً معصوماً
 من الخطأ لا سمحاً بطول وصفها في هذا الموضع وعلّموا
 هم خصوصاً وسائر علماء الأئمة بل وعامتها عموماً ما صانوا
 به الدين عن أن يزداد فيه أو ينقص منه مثلاً علّموا أنه لم
 يفرض عليهم في اليوم واليلة إلا الصلوات الخمس وإن مقادير
 ركعاتها ما بين الثماني والثلاثي والرعاي وأنه لم يفرض عليهم
 من الصوم الا شهر رمضان ومن الحج الاحج البيت العتيق
 ومن الزكاة الا فرائضها المعروفة الى نحو ذلك وعلّموا
 كذب أهل الجهل والصلالة بما قد يأتونه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لعلمهم بكذب من يزعم من الرافضة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نص على علي بالحلاقة نصاً قطعاً جلياً
 وزعم آخريّن انه نص على العباس وعلّموا أن كاذيب الرافضة
 والناصبية التي يأتونها في مثل العرواات التي يروونها عن علي
 وليس لها حقيقة كما يرويها الكدرن الطرقية مثل أن كاذبيهم

الزائدة في سيرة عتر والبطال حيث علموا مجموع ما روي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان القتال فيها كان في تسعة
مغاز فقط ولم يكن عدة المسلمين ولا العدو في شيء من
مغازي القتال عشرين الفا ومثل الفضائل المروية ليزيد
بن معاوية ونحوه والاحاديث التي يرويها كثير من
الكرامية في الارحاء ونحوه والاحاديث التي يرويها كثير من
النسك في صلوات ايام الاسبوع وفي صلوات ايام الاشهر
الثلاثة والاحاديث التي يروونها في استماع النبي صلى الله
عليه وسلم هو واصحابه وتواجده وسقوط البردة عن رداءه
وتزيقه الثوب واخذ حمزى لبعضه وصعوده به الى السماء
وقتل اهل الصفة مع الكفار واستماعهم لما جانه ليلة الإسراء
والاحاديث الماثورة في نزول الرب الى الارض يوم عرفة
وصيحة مزدلفة ورواية النبي صلى الله عليه وسلم له في الارض
بعين رأسه وأمثال هذه الاحاديث المكذوبة التي يطول
وصفها فان المكذوب من ذلك لا يحصى احدا الا الله تعالى
لأن الكذب يحدث شيئا فشيئا ليس بمنزلة الصدق الموروث

عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يحدث بعده وإنما يكون موجوداً في رفته صلى الله عليه وسلم وهو محفوظ محروس بنقل حلفاء الرسول وورثة الأنبياء وكان من الدلائل على انتفاء هذه الأمور المكذوبة وغيرها وجوه

(أحدها) أن ما توفرت هم الخلق ودواعيهم على نقله وإشاعته يسمع في العادة كتماناً فأنفراد العدد القليل به يدل على كذبهم كما يعلم كذب من خرج يوم الجمعة وأحبر بحادثة كبيرة في الجامع مثل سقوط الخطيب وقتله وإمساك أقوام في المسجد إذا لم يحضر ذلك إلا الواحد والاثنان ويعلم كذب من أحبر أن في الطرقات ملأدا عطيمة وإنما كثيرين ولم يخبر بذلك السيارة وإنما اعترده الواحد والاثنان ويعلم كذب من أحبر بمعادن ذهب وفضة متيسرة لمن أرادها بكل ما يعلمه الناس ولم يخبر بذلك إلا الواحد والاثنان وأمثال ذلك كثيرة فاعتبار النقل وقياسه وضرره بالأمثال يعلم كذب ما يقتل من الأمور التي مضت سنة الله في ظهورها وانتشارها لو كانت موجودة كما يعلم أيضاً صدق ما مضت سنة الله في

عباده انهم لا يتواطون فيه على الكذب من الأمور المتواترة
والمقولات المستعملة فان الله حبل حماهير الامم على الصدق
والبيان في مثل هذه الأمور دون الكذب والكتمان كما جيلهم
على الاكل والشرب - والقياس فالنفس بطبعها تختار الصدق
اذا لم يكن لها في الكذب غرض راجح وتختار الاخير
بهذه الأمور الثلاثة دون كتمانها والباس يستحرم بعضهم
بعضا ويميلون الى الاستخبار والاستفهام عما يقع وكل
شخص له من يرتزاه يصدقه ويبين له دون ان يكذبه
وبكتمه والكذب والكتمان يقع كثيرا في بني آدم في
قضايا كثيرة لا تصبط كما يقع منهم الزنا وقتل النفوس
والموت حروء وء يا ونحو ذلك اكر ليس الغالب على اناسهم
الا الصحة وعلى انفسهم الا القاء فالغرض هنا ان لا أمور
المتواترة يعلم انهم لم يتواطوا فيها على الكذب والاخبار
الشاذة يعلم انهم لم يتواطوا فيها على الكتمان

(الوجه الثاني) ان دين الامة يوجب عليهم تسليم الدين
وطهاره ودينه زيمهم عليهم كتمانهم ويوجب عليهم الصدق

ويحرم عليهم الكذب فتواطؤهم على كتمان ما يجب يانه
كتواطئهم على الكذب وكلاهما من أقبح الامور التي تحرم في
دين الامة وذلك باعث موجب الصدق والبيان .

(الثالث) انه قد علم من عدل سلف الامة ودينها
وعظيم رغبتها في تبليغ الدين واظهاره وعظيم محابتها للكذب
على الرسول صلى الله عليه وسلم ما يوجب أعظم العلوم
الضرورية بأنهم لم يكذبوا فيما نقلوه عنه ولا كتموا ما أمرهم
بتبليغه وهذه العادة الحاحية الخاصة الدينية لهم غير العادة
العامة المشتركة بين جنس البشر

(الرابع) ان العلماء الخاصة يعلمون من نصوص رسول
الله صلى الله عليه وسلم الموحدة عليهم التبليغ ومن تعظيمهم
لامر الله ورسوله ومن دين آحادهم مثل الخلفاء ومثل
ابن مسعود وأبي معاذ وأبي الدرداء الى ابن عمر وابن
عباس وابن عمرو وغيرهم يعلمون علما يقينا لا يتخالجه
ريباً امتناع هؤلاء من كتمان قواعد الدين التي يجب
تبليغها الى العامة كما يعلمون امتناعهم من الكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلم أيضا أهل الحديث
مثل أحوال المشاهير بمعرفة ذلك مثل الزهري وقنادة ويحيى
ابن أبي كثير ومثل مالك والثوري وشعبة وحماد بن زيد
وحماد بن سلمة وغيرهم أموراً يعلمون معها امتناعهم من
الكذب وامتناعهم عن كتمان تبليغ هذه الأمور العظيمة التي
تأبى أحوالهم كتمانها لو كانت موحودة ولهم في ذلك أسباب
يطول شرحها وليس الغرض هنا تقرير ذلك وإنما الغرض
التنبية على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء
قالوا هذا الذي ذكرتموه معارض بأمر الأذات
والإقامة فإنه كان يفعل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
كل يوم خمس مرات ومع هذا فقد وقع الاختلاف في
صفته وكذلك الجهر بالبسملة والقنوت في الفجر وحجة الوداع
من أعظم وقائمه وقد وقع الاختلاف في تعلماؤهم كروا نحو
هذه الأمور التي وقعت فيها الشبهة والنزاع بسبب بعض
الناس وجعلوا هذا معارضاً لما تقدم ليسوغوا أن يكون من
أمر الدين ما لم ينقل بل كنتم لأهواء وأغراض وأماجة

الرأي والتنازع فان تنازع العلماء واحتلافهم في صفات
 العادات بل وفي غير ذلك من أمور الدين صار شبهة لكثير
 من أهل الاهواء من الرافضة وغيرهم وقالوا ان دين الله
 واحد والحق لا يكون في جنتين (ولو كان من عند غير الله
 لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا) فهذا التفرق والاختلاف
 دليل على انفاء الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة ويعبرون
 عنهم بصارات تارة يسمونهم الجمهور وتارة يسمونهم الحشوية
 وتارة يسمونهم العامة ثم صار أهل الاهواء لما حملوا هذا
 مانعا من كون الحق فيما عليه أهل السنة والجماعة كل
 يتنحل سبيلا من سبل الشيطان فالرافضة تنحل النحل
 عن أهل البيت لما لا وجود له وأصل من وضع ذلك لهم
 ورادة مثل رئيسهم الاول عبد الله بن سبأ الذي ابتدع
 لهم الرفض ووضع لهم ان النبي صلى الله عليه وسلم نص على
 علي بالخلافة وانه ظلم ومنع حقه وقال انه كان معصوما وغرض
 الرادة بذلك التوسل الى هدم الاسلام ولهذا كان الرفض
 اب الردقة والاحاد فالصائفة المتفلسة ومن أخذ بعض

أمورهم أوزاد عليهم من القرامطة والنصيرية والاسماعيلية
والحاكية وغيرهم أنما يدخلون الى الزندقة والكفر بالكتاب
والرسول وشرائع الاسلام من باب التشيع والروافض والمعتزة
ونحوهم تنتحل القياس والعقل وتطمع في كثير مما ينقله أهل
السنة والجماعة ويطلون ذلك بما ذكر من الاختلاف ونحوه
وربما جعل ذلك بعض أرباب الملة من اسباب الطعن فيها
وفي أهلها فيكون بعض هؤلاء المنصيين ببعض هذه الامور
الصفار ساعيا في هدم قواعد الاسلام الكبار

﴿ فصل ﴾

اذا تبين من ما حصل في هذا الاختلاف والتفرق
من الفساد فحق لنا ذكر طريق روال ذلك ونذكر ما هو
الواجب في الدين في هذه المنازعات وذلك ببيان الاصلين
الذين هما السنة والجماعة المدلول عليهما بكتاب الله فانه اذا
اتبع كتاب الله وما تضمنه من اتباع رسوله والاعتصام
بجمله جميعا حصل الهدى والفلاح وزال الضلال والشقاء
اما الاصل الاول وهو الجماعة وبدأنا به لانه اعرف

عند عموم الخلق ولهذا يجب عليهم تقديم الاجماع على ما يظنون من معاني الكتاب والسنة فنقول عامة هذه التنازعات انما هي في أمور مستحبات ومكروهات لا في واجبات ومحرمات فان الرجل اذا حج متمثلاً أو مفرداً أو قارناً كان حجه مجزئاً عند عامة علماء المسلمين وان تنازعوا في الافضل من ذلك ولكن بعض الخارجين عن الجماعة يوجب أو يمنع ذلك فمن الشيعة من يوجب المتعة ويحرم ماعداها ومن الناصبة من يحرم المتعة ولا يبيحها بحال وكذلك الاذان سواء رجع فيه أو لم يرجع فانه اذان صحيح عند جميع سلف الامة وعامة خلفها وسواء رجع التكبير في أوله أو ثنائه وانما يخالف في ذلك بعض شواذ المتفقه كما خالف فيه بعض الشيعة فاجب له الحيلة بحي على خير العمل وكذلك الاقامة يصح فيها الافراد والثنية بأيتها قام صحت اقامته عند عامة علماء الاسلام الا ما تنازع تشيؤذ الناس

وكذلك الجهر بالبسلة والخافعة كلاهما جائز لا يبطل

الصلاة وإن كان من العلماء من يستحب أحدهما أو يكره الآخر أو يختار أن لا يقرأ بها فالمنازعة بينهم في المنسحب والا فالصلاة بأحدهما جائزة عند عوام العلماء فانهم وإن تنازعوا بالجهر والخفا في موضعها هل هما واجبان أم لا وفيه نزاع معروف في مذهب مالك وأحمد وغيرهما فقد افي الجهر الطويل بالقدر الكثير مثل الخافة بقرآن العجر والجهر بقراءة صلاة الظهر فاما الجهر بالشئ اليسير أو الخافة به فما لا ينبغي لأحد أن يطل الصلاة بذلك وما اعلم احدا قال به قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان في صلاة الخافة يسمعهم الآية أحيانا وفي صحيح البخاري عن رفاع بن رافع الزرقى قال كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده قال رجل وراءه رننا ذلك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال « من المتكلم ؟ » قال أنا قال « رأيت بضعة وثلاثين ملكا يتدرونها ايهم يكتبها اول » ومعلوم أنه لولا جهره بها لما سمعه النبي صلى الله

وكذلك أنواع الاستفتاح في الصلاة وأصل الاستفتاح
 إنما النزاع في استحبابه وفي أي الأنواع أفضل والحلاف
 في وجوبه خلاف قليل نذكر قولاً في مذهب الإمام أحمد
 وإذا كان النزاع إنما هو في الاستحباب علم الاجتماع
 على جواز ذلك وأجرائه ويكون ذلك بمنزلة القراءات في
 القرآن فإن جميعها جائز وإن كان من الناس من يختار بعض
 القراءات على بعض وبهذا يزول العناد المتقدم فإنه إذا
 علم أن ذلك جميعه جائز مجزئ في العبادة لم يكن النزاع في
 الاختيار ضاراً بل قد يكون النوعان سواء وإن رحح بعض
 الناس بعضها ولو كان أحدهما أفضل لم يحران يظلم من
 يختار المفضل ولا يذم ولا يعاب باجماع المسلمين بل
 المجتهد المخطئ لا يجوز ذمه باجماع المسلمين ولا يجوز التمرق
 ذلك بن الأمة ولا أن يعطى المستحب فوق حقه فانه قد
 يكون من آتى بغير ذلك المستحب من أمور أخرى واجبة
 ومسئحة أفضل لكثير ولا يجوز أن تجعل المستحبات بمنزلة
 النواحيات بحيث يمتنع الرجل من تركها ويرى أنه قد خرج

من دينه أو عصى الله ورسوله بل قد يكون ترك المستحبات
لمعارض راجح أفضل من فعلها بل الواجبات كذلك
ومعلوم ان ائتلاف قلوب الامة أعظم في الدين من
بعض هذه المستحبات فلوتركها المرء لا ائتلاف القلوب كان
ذلك حسنا وذلك أفضل اذا كان مصلحة ائتلاف القلوب
دون مصلحة ذلك المستحب وقد اخرجني الصحيحين
عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها « لولا ان
قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقناها
بالارض ولجعلت لها بابا يدخل الناس منه وبابا يخرجون
منه » وقد بين، اخرج بهذا الحديث البخاري وغيره على ان
الامام قد يتوك ببعض الامور المخنارة لأجل تأليف القلوب
ودعها لتفوتها ولهذا نص الامام أحمد على انه يجهر بالبسملة
عند المعارض الراجح فقال يجهر بها اذا كان بالمدينة قال
القاضي لأن أهلها ادراك كانوا يجهرون فيجهر بها للتأليف
وليعلمهم انه يقرأ بها وقال غيره بل لانهم كانوا لا يقرؤونها
بحال فيجهر بها ليعلمهم انه يقرأ بها وان قراءتها سنة كما

جهر ابن عباس بقراءة الفاتحة في صلاة الجنازة فهذا أصل
عظيم ينبغي مراعاته وبهذا يزول الشك والظن فان الاتفاق
اذا حصل على عوازل الجميع واجزائه علم انه داخل في المشروع
فالمتنازع في الرجحان لا يضر كالتنازع في رجحان بعض
القرآت وبعض العبادات وبعض العلماء وهو ذلك بل قد
أمر النبي صلى الله عليه وسلم كلا من القراء ان يقرأ كما
يعلم ونهاهم عن الاختلاف في ذلك فمن خالف في ذلك
كان ممن ذمه الله ورسوله فاما أهل الجماعة فلا يختلفون
في ذلك

وأما الأصل الثاني فنقول: السنة المحفوظة عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيها من السعة والخير ما يزول به الحرج
وانما وقعت الشبهة لاشكال بعض ذلك على بعض الناس أما
الأذان فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ان النبي صلى
الله عليه وسلم من في الإقامة الايتار والشفع فني الصحيحين
انه أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وفي
صحيح مسلم انه علم أما محذورة الإقامة متى متى مثل

الاذان فاذا كان كل واحد من مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمره النبي صلى الله عليه وسلم بأحد النوعين صار ذلك مثل تعليمه القرآن لعمر بن حفص والحشام بن حكيم بحرف آخر وكلاهما قرآن أذن الله ان يقرأ به وكذلك الترجيع في الاذان هو ثابت في أذان أبي محذورة وهو محذوف من أذان بلال الذي روي في السنن وكذلك الجهر بالبسلة والخفاقة بها صح الجهر بها عن طائفة من الصحابة وصحت الخفاقة بها عن أكثرهم وعن بعضهم الأمران جميعاً وأما المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم فالذي في الصحيح والسنن يقتضي انه لم يكن يجهر بها كما عليه عمل أكثر الصحابة وأما في الصحيح حديث أسير عائشة وأبي هريرة يدل على ذلك دلالة بيضاء لا تنهيه فيها رفق السنن أحاديث أخر مثل حديث بن مقفل وغيره وليس في الصحيح والسنن حديث فيه ذكر جهره أو الأحاديث المصرحة الجهر عنه كلها ضعيفة عند أهل العلم بالحديث ولهذا لم يخرجوا في أمهات الدواوين منها شيئاً ولكن في الصحيح والسنن

أحاديث محتملة وقد روى الطبراني بإسناد حسن عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها إذا كان بمكة وأنه لما هاجر إلى المدينة ترك الجهر بها حتى مات ورواه أبو داود في التماسخ والمسوح وهذا يناسب الواقع فإن الغالب على أهل مكة كان الجهر بها وأما أهل المدينة والشام والكوفة فلم يكونوا يجهرون بها وكذلك أكثر البصريين وبعضهم كان يجهر بها ولهذا سألوا أنسا عن ذلك ولعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بها بعض الأحيان أوجرها خفياً إذا كان ذلك محفوظاً وإذا كان في نفس كتب الحديث أنه فعل هذا مرة وهذا مرة رالت الشبهة وأما القنوت فأمره بين لاشبهة فيه عند التأمل التام فإنه قد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قنن في الفجر مرة يدعو على رعل وذكوان وعصبة ثم تركه ولم يكن تركه نسخاً له لأنه ثبت عنه في الصحاح أنه قنن بعد ذلك يدعو للمسلمين مثل الوليد بن الوليد وسلعة بن هشام والد مصعبين من المؤمنين ويدعو على مضر وثبت عنه

انه قنت أيضاً في المغرب والعشاء وسائر الصلوات قنوت
استنصار فهذا في الجملة منقول ثابت عنه لكن اعتقد بعض
العلماء من الكوفيين انه تركه ترك نسخ فاعتقد ان القنوت
منسوخ واعتقد بعضهم من المكيين انه مازال يقنت في الفجر
القنوت المتنازع فيمحق فارق الدنيا والذي عليه أهل المعرفة
بالحديث انه قنت لسبب وتركه لزوال السبب فالتقوت من
السنن العوارض لا الرواتب لأنه ثبت انه تركه لما زال
العارض ثم عاد اليه مرة أخرى ثم تركه لما زال العارض وثبت
في الصحاح انه لم يقنت بعد الركوع الا شهرا هكذا ثبت
عن أنس وغيره ولم ينقل أحد قط عنه انه قنت القنوت
المتنازع فيه لا قبل الركوع ولا بعده ولا في كتب الصحاح
والسنن شيء من ذلك بل قد أنكر ذلك الصحابة كالـ
عمر وأبي مالك الأشجعي وغيرهما ومن المعلوم قطعا ان
الرسول صلى الله عليه وسلم لو كان كل يوم يقنت قنوتا يجهو
به لكان له فيه دعاء ينقله بعض الصحابة فانهم نقلوا ما كان
يقوله في القنوت العارض وقوت الوتر والقنوت الراتب أولى

ان ينقل دعاؤه فيه فاذا كان الذي نستحبه انما يدعوه
لقنوت الوتر علم انه ليس فيه شيء عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا مما يعلم باليقين القطعي كما يعلم عدم النص على
هذا وامثاله فانه من الممتنع ان يكون الصحابة كلهم اهلوا
قل ذلك فانه مما يعلم بطلانه قطعا وكذلك المأثور عن
الصحابة مثل عمر وعلي وغيرهما هو القنوت العارض قنوت
الوازل ودعاء عمر فيه وهو قوله اللهم عذب كفرة اهل
الكتاب الخ يقتضي انه دعا به عد قتله للصاري وكذلك
دعاء علي عد قتله لبعض اهل القبلة والحديث الذي فيه
عن انس انه لم يزل يقتت حتى فارق الدنيا مع ضعف في
اسناده وانه ليس في السنن انما فيه القنوت قبل الركوع
وفي الصحيحين ان انس انه قال لم يقتت رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد الركوع الا شهرا والقنوت قبل الركوع هو
التمائم الثوبيل اذ لنظ القنوت بماء دوام الطاعة فتارة
يذكر في الرجوع وتارة يكون في القيام كما قد بيناه في غير
هذا الموضع

وأما حجة الوداع وإن اشتهت على كثير من الناس
 خانما أتوا من حجة الالفاظ المشتركة حيث سمعوا بعض
 الصحابة يقول أنه تمتع بالعمرة إلى الحج وهو لا أيضا
 يقولون أنه أفرد الحج ويقول بعضهم أنه قرن العمرة إلى
 الحج ولا خلاف في ذلك فإنهم لم يختلفوا أن النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه وأنه كان قد ساق الهدي
 ونحره يوم النحر وأنه لم يعتبر بعد الحجة في ذلك العام لا هو
 ولا أحد من أصحابه إلا عائشة أمر أخاها أن يعمرها
 من التمتع أدنى الحل وكذلك الأحاديث الصحيحة عنه
 فيها أنه لم يطف بالصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طوافه
 الأول فالدين يقولون أنه أفرد الحج صدقوا لأنه أفرد أعمال
 الحج لم يقرن بها عمل العمرة كما يتوهم من يقول إن القارن
 يطوف طوافين ويسعى سعيين ولم يستمتع تمتعا حل به من
 إحرامه كما يفعله المتمتع الذي لم يسق الهدي بل قد أمر
 جميع أصحابه الذين لم يسوقوا الهدي أن يحلوا من إحرامهم
 ويجعلوها عمرة ويهلوا بالحج بعد قضاء عمرتهم اهـ

